الشيخ الدكتور باسل الصباح

الجارالله ملتقيا القولي

إجمالي الحالات المسجلة 556

وزير خارجية إيطاليا: «شكراً للكويت» على المساعدة في مواجهة «كورونا»

- العفاسي: لجنة تنظيم المساهمات العينية تستقبل طلبات مساهمات الأفراد والشركات
- الشيتان : لا علاقة بقانون «الاقتراض» بخطة تحفيز الاقتصاد أو تداعيات الفيروس
- «التجارة»: قصر بيع منتجات سوق الأندلس على التعاونيات والأسواق المركزية

براك الشيتان

- إغلاق محلين تجاريين مخالفين للإجراءات الاحترازية من «كوفيد 19»
- البلدية : غلق أسواق الأغنام والماشية والأسماك أمام الجمهور والسماح ببيعها بالجمعيات
- قفل 39 محلاً بمحافظة حولي خلال مارس لمخالفتها الإجراءات الوقائية من «كورونا»

صحفي انه بموجب تعليمات مجلس الوزراء والسلطات الصحية صدر القرار الوزاري رقم 88 لسنة 2020 الذي ينص في مادته الثانية على أن تكون أولوية البيع لكل من (الجمعيات التعاونية – الأسواق الموازية – المطاعم – الفنادق – منافذ بيع المنتجات الزراعية) تباعا.

وأوضحت أن القرار الوزاري سيسهم في توافر المنتجات في الجمعيات ومنافذ البيع بكميات كبيرة مشيرة إلى انه تم التنسيق مع شركة (واقر) واتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والاتحاد الكويتي للمزارعين والجهات الحكومية ذات الصلة في هذا الشان.

وأفادت أن المادة الثالثة أشارت إلى سريان القرار من تاريخ صدوره حتى إشعار آخر.

وأصدرت الوزارة أول أمس السبت قرارا مماثلا تم بموجبه قصر بيع منتجات سوق (الفرضة) على الجهات المشار إليها آنفا.

من ناحيته قال وزير المالية براك الشيتان أمس إنه لا علاقة إطلاقا لمشروع القانون بالإذن للحكومة الاقتراض «الدين العام» بالحزمة الاقتصادية أو تداعيات أزمة فيروس كورونا اقتصاديا.

وقال الشيتان في بيان لـ «كونا» إنه «توضيحا لما أثير حول إحالة مشروع القانون بالإذن للحكومة الاقتراض (الدين العام في 1 أبريل 2020) إلى مجلس الأمة فإنه في ضوء المناقشات والمداولات التي جرت بين أعضاء اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة وبين ممثلي الجهات الحكومية المعنية حول مشروع القانون المشار إليه من الحكومة بتاريخ 17 أغسطس 2017 فقد تم الاتفاق على أن تقدم الحكومة تعديلا على مشروع القانون متضمنا – يؤذن للحكومة خلال مدة لا تتجاوز 20 سنة تبدأ من تاريخ العمل بالقانون يعقد بقرض عام أو عمليات تمويل على ألا تتجاوز نسبة 60 في المئة من الناتج المحلي على النحو التالي: أولا – 8 مليارات دينار كويتي تكون مرتبطة بتمويل عجز الميزانية.

ثانيا – 12 مليار دينار مشروطة لقيمة المشاريع الرأسمالية المسجلة في الميزانية ولا تستخدم إلا لهذه المشاريع وهو ما يؤكد أن المشروع هو ذات المشروع المتفق عليه مع أعضاء اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية في 18 يناير 2018.

ولا علاقة لهذا القانون إطلاقا لا بالحزمة الاقتصادية ولا تداعيات أزمة فيروس كورونا الاقتصادية».

بدوره واصل مدير عام الإدارة العامة للجمارك المستشار جمال الجلاوي جولاته التفقدية الميدانية على المنافذ والمراكز والإدارات الجمركية لمتابعة تنفيذ توجيهات مجلس الوزراء بانتظام العمل ومتابعة قيام ابنائه واخوانه في تسهيل وتيسير دخول البضائع والمواد الغذائية والمواد الطبية إلى البلاد والتأكد من الالتزام بالاشتراطات والضوابط الصحية وتوافر معدات الوقاية من فيروس كورونا المستجد.

وصباح أول أمس السبت، وخلال جولة تفقدية للمدير العام إلى فرضة الخضار، التقى مصادفة مع وزير التجارة والصناعة خالد الروضان، حيث قام الوزير الروضان والمستشار الجلاوي بتفقد المنتجات من الخضراوات والفاكهة والتأكد من توافر جميع الأنواع وبكميات وافرة، كما المستشار الجلاوي وزير التجارة لإطلاعه على آلية العمل الجمركي داخل الفرضة وجهود رجال جمارك الكويت في تسهيل تدفق البضائع والسلع بانواعها.

وخلال الجولات نقل المستشار الجلاوي لأبنائه واخوانه في المنافذ الجمركية تحيات وزير المالية براك الشيتان، وتقدير القيادة السياسية على ما يقومون به من جهود ودعمهم لإجراءات الدولة في تحقيق الأمن الغذائي بالعمل على مدار الساعة وتدفق السلع والبضائع، معربا عن تقديره للزيارة التاريخية التي قام بها سمو رئيس مجلس الوزراء إلى الجمارك، مؤكدا على أن زيارة سموه تعد دافعا وحافزا لجميع العاملين بالإدارة وتدعونا إلى بذل المزيد من الجهد.

هذا، وقد استمع المستشار الجلاوي إلى شرح من مديري الإدارات الجمركية حول سير العمل والتزام رجال المنافذ بالتعليمات الصحية واستمرار تعقيم المنافذ الجمركية وارتداء الملتشين لمعدات الوقاية، مشددا على اهمية الاستمرار في الالتزام بإجراءات الوقاية والتعقيم من بروس كورونا المستجد بحيث تصل البضائع إلى الأسواق في افضل حالاتها.

وثمن مدير عام الجمارك المستشار جمال الجلاوي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، حيث اثبتت خلال تعاملها مع الأحداث الراهنة والاستثنائية انها سباقة في التعامل مع مثل هذه المستجدات على النحو الذي يكفل سلامة الجميع، مؤكدا التزام الجمارك الكويتية بجميع التعليمات والتدقيق على كل ما يرد للبلاد تجنبا لتهريب المحظورات.

وطمأن المستشار الجلاوي المواطنين والمقيمين مؤكدا استمرار تدفق السلع والبضائع إلى دولة الكويت عبر جميع المنافذ، معربا عن امله في عدم التدافع نحو تخزين السلع والتقيد بقرارات مجلس الوزراء ووزارة الصحة خاصة وان جميع ما يتخذ من إجراءات يصب بالدرجة الأولى في صالحهم و يهدف إلى سلامة المجتمع.

من ناحيته أصدر مدير عام بلدية الكويت أحمد المنقوحي أمس قرارين خاصين بإغلاق كافة أسواق بيع الأغنام والماشية والأسماك أمام الجمهور والسماح ببيعها لهم في الجمعيات التعاونية والمراكز التجارية وذلك ضمن الاجراءات الاحترازية والوقائية لتجنب انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

وقال المنقوحي في بيان لـ (كونا) إن القرار الأول ينص على أن تغلق كافة أسواق بيع الأغنام والماشية أبوابها أمام الجمهور ويسمح لها بالبيع للمسالخ فقط كما تغلق كافة المسالخ أبوابها أمام الجمهور ويسمح لها ببيع لحوم الذبائح على الجمعيات التعاونية والأسواق المركزية ومحلات بيع اللحوم والمطاعم والفنادق.

وأضاف أن القرار ينص كذلك على أن تخطر الهيئة العامة للغذاء والتغذية بهذا القرار وعلى جميع الجهات المختصة العمل بما جاء به وتنفيذه من تاريخ صدوره.

وأوضح أن القرار الثاني ينص على أن تغلق كافة أسواق الأسماك أبوابها أمام الجمهور ويقتصر عملها على البيع للجمعيات التعاونية والأسواق الموازية والمطاعم والفنادق ومحلات الأسماك بمختلف أنواعها.

وبين أن القرار ينص كذلك على أن تكون أولوية البيع بحسب الترتيب التالي: (الجمعيات التعاونية – الأسواق الموازية – المطاعم – الفنادق – محلات بيع الأسماك) لافتا إلى أن على جميع الجهات المعنية العمل بما جاء في القرار وتنفيذه من تاريخ صدوره.

وعلى صعيد متصل اعلن مدير فرع بلدية محافظة حولي احمد الهزيم امس إغلاق 39 محلا تجاريا خلال شهر مارس الماضي بمحافظة حولي لمخالفتها الإجراءات الاحترازية والوقائية لتجنب انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

وقال الهزيم في بيان صحفي إن الأجهزة الرقابية بفرع بلدية المحافظة وجهت 264 تنبيها لمحلات بالالتزام بقرارات مجلس الوزراء ووزارة الصحة ولوائح البلدية كما حررت 126 محضر مخالفة.

وأضاف أن المفتشين حرروا خمسة محاضر ضبط مخالفات لباعة متجولين مبينا ان الـ39 محلا التي اغلقت تتوزع على 14 نشاطا.

وأشار إلى أن عدد الحاويات التي تم غسلها وتعقيمها بلغ 105800 حاوية ورفع 146 سيارة مهملة وسكراب وقاربين وثماني عربات مهملة.

وفي إطار الجهود المبذولة من قبل بلدية الكويت في اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية والوقائية تجنبا لإنتشار فيروس كورونا المستجد اعلنت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت عن قيام إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بفرع بلدية محافظة حولي بتنفيذ جوله ميدانية لغسيل وتعقيم الشوارع الرئيسية بمناطق محافظة حولي شملت (برايح سالم و شوارع سالم مبارك و هلال المطيري و بغداد) أشرف عليها نائب المدير العام لشئون قطاع محافظتي حولي والأحمدي فهد الشتيلي.

وفي هذا السياق أوضح نائب المدير العام لشؤون قطاع محافظتي حولي والأحمدي فهد الشتيلي بأن الجوله الميدانية التي نفذتها ادارة النظافة العامة بالشوارع الرئيسية بمحافظة حولي أسفرت عن غسيل وتعقيم عددا من الشوارع الرئيسية بمناطق المحافظة تمثلت في برايح سالم واسواق السالمية وشارع المطاعم وشارعي قطر والبحرين والمراكز الغذائية

ومن جانبها دعت إدارة العلاقات العامة المواطنين والمقيمين الاتصال على الخط الساخن 139 الذي يعمل على

جراح القزاع

جانب من اجتماع الاتحادات

جامعة الكويت